الرفاه » . وكان يقصد بهذا التعبير وجود بطالة واسعة النطاق بين أفراد القوى العاملة وانخفاض كبير في مستوى الانتاج الوطني رغم وجود المعامل والمؤسسات الانتاجية بوفرة كبيرة .

لقد أدى وجود هذه الظاهرة الى تفاعلات فكرية واسعة بين علماء الاقتصاد تبلورت فيما بعد بظهور النظرية الكينزية في عام ١٩٣٦ . ولكن ما هي الخطوط الرئيسية لهذه النظرية ؟ لقد جاءت النظرية الكينزية لتؤكد ان اي اقتصاد يعمل على اساس ملكية فردية لوسائل الانتاج لا يستقر بالضرورة على مستوى عمالة كاملة بل قد يحقق حالة من التوازن على مستوى أقل بكثير من ذلك المرادف للعمالة الكاملة . وكان الرأي السائد حتى ذلك التاريخ حسب مفهوم النظرية الكلاسيكية ان الاقتصاد اذا ما تركت له حرية التبادل التجاري فانه يستقر على مستوى العمالة الكاملة ، وان اي انحراف عن هذا المستوى سرعان ما يتبدد نتيجة لتفاعل عوامل العرض والطلب اثناء عملية البيع والشراء . وكانت كل ما تشترطه النظرية الكلاسيكية في هذا الصدد ان تكون الاسعار والاجور مرنة صعودا وهبوطا .

يمكن تلخيص النظرية الكينزية بالنقاط الرئيسية التالية : ١ ــ ان مستوى الانتاج والدخل والعمالة يقرره مستوى الاستهلاك ومستوى الاستثمار السائد في الاقتصاد . ٢ ــ مستوى الاستهلاك يقرره الدخل المتوفر للمستهلك والقابلية الحدية للاستهلاك وهي تشير الى النسبة التي تستهلك من كل وحدة اضافية من الدخل . ٣ ــ مستوى الاستثمار يقرره عاملان : الكفاءة الحدية لرأس المال ، وسعر الفائدة . ٤ ــ سعر الفائدة يقرره الطلب على الارصدة النقدية والكتلة النقدية المتوفرة . ٥ ــ ان زيادة حجم الاستثمار بمبلغ معين يؤدي الى زيادة اكبر في الدخل ، بمعنى ان زيادة حجم الاستثمار بليرة واحدة يزيد من الدخل برقم معين . وهذا الرقم تحدده القابليات الحدية لكل من الاستهلاك والادخار والاستيراد والضرائب في اقتصاد ما . وحيث ان الاقتصاد لا يستقر تقريبا على مستوى العمالة الكاملة ، فانه في حالة وجود بطالة وانخفاض في مستوى الانتاج فان القطاع العام مدعو لملء الثغرة عن طريق زيادة تثميراته الكلية لكي يعيد الى الاقتصاد نشاطه ودورة دخله الى سابق مستواها .

هذه هي الخطوط الرئيسية للنظرية الكينزية التي سادت الفكر الاقتصادي لمدة تزيد على الثلاثين عاما اذ أصبحت برنامجا يهتدي به كل نظام اقتصادي يريد الخروج من حالة الركود التي يعيشها . وعندما ظهرت اسرائيل الى الوجود في عام ١٩٤٨ كانت النظرية الكينزية في أوجها وكان أبرز الاقتصاديين مثل باتنكن ، ومايكل برونو ، ودافيد هورويتز من أشد المؤيدين للنظرية الكينزية وبالتالي كانت السياسة الاقتصادية في اسرائيل « كينزية » الاتجاه . غير ان هذا الاجماع الذي حصلت عليه النظرية الكينزية سرعان ما بدأ يتبدد في مطلع الستينات . ففي كثير من البلدان لم تؤد الزيادة في حجم الاستثمار الى زيادة في حجم الدخل كما كان متوقعا بل الى زيادة في مستوى الاسعار أدت الى حدوث تضخم مالي في أكثر من بلد . وقد جاءت هذه الظاهرة بمثابة تحد لمفاهيم النظرية الكينزية اذ وضعتها موضع الشك بالنسبة لكثير من توصياتها وصدق تحليلاتها .

انطلاقا من هذه التطورات ظهرت في الولايات المتحدة ردة فعل ضد النظرية الكينزية تزعمها اقتصادي مرموق اسمه ميلتون فريدمان وهو استاذ الاقتصاد في جامعة شيكاغو . وترتكز دعوة فريدمان على ادعاء مفاده ان الكساد الكبير الذي ضرب الاقتصاد الامريكي في أوائل الثلاثينات لم يسببه ضعف القطاع الخاص ووصوله الى حالة من التشبع ، بل يعود الى فشل السلطات الحكومية في اتباع سياسة نقدية حكيمة اذ عمدت سلطات البنك الاتحادي الى خفض كمية وسائل الدفع بما قيمته ٣٠ ٪ من مجموع النقد المتداول مما أدى الى تردي الاوضاع الاقتصادية وحدوث هبوط كبير في مستويات الدخل